واللام مهموزة فصحّ َت في بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين . فأما أ َشئؤُها وأ َد ْأ َؤها فليست الهمزتان فيهما بأصلين . وكيف تكونان أصلين وليس لنا أصل عينه ولامه همزتان ولا كلاهما أيضا عن وجوب .

فالناطق بذلك بصورة م َن جرّ َ الفاعل أو رفع المضاف إ ِليه في أنه لا أصل يسوّ ِغه ولا قياس يحتمله ولا سماع و َر َد به . وما كانت هذه سبيله وجب اطّ ِراحه والتوقّف عن لغة م َن أورده .

وأنشدني أيضا شعرا لنفسه يقول فيه : كأنّ ناي . . . فقو ِى في نفسي بذلك بُعدُه عن الفصاحة وضعفُه عن القياس الذي ركِبه . وذلك أن ياء المتكلم تكسِر أبدا ما قبلها . ونظير كسرة الصحيح كون هذه الأسماء الستّ َة بالياء نحو مررت بأخيك وفيك . فكان قياسه أن يقول (كأنّ فِىّ َ) بالياء كما يقول (كأنّ غلامِي) . ومثله سواءً ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : كسرتَ فِيّ َ ولم يقل (فاي) وقد قال اللّه سبحانه : (إ ِن أبِي يدعوك) ولم يقل : إ ِن أباي . وكيف يجوز إ ِن أباي بالألف وأنت لا تقول إن غلام َيْ قائم وإ ِنما تقول كأنّ غلامي بالكسر . فكذلك تقول (كأنّ فيّ) بالياء . وهذا واضح . ولكن هذا الإنسان حمل بضعف قياسه قوله (كأنّ فاي) على قوله : كأنّ فاه وكأنّ فاك وأن ْسى ما توجبه ياء المتكلم : من كسر ما قبلها وجعلِه ياء .

فإن قلت فكان يجب على هذا أن تقول : هذان غلاميّ َ فتبدل ألف التثنية ياء لأنك تقول هذا غلامي فتكسر الميم قيل هذا قياس لعمرِي غير أنه عار َضه قياس أقوى منه فتُرِك إ ِليه . وذلك أن التثنية ضرب من الكلام